A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/673
25 October 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والاربعون
البند ٨٣ (و) من جدول الاعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : البيئة

رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ موجهة
الى الامين العام من الممثل الدائم لماليزيا
لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أحيل طي هذا نص إعلان لانفكاوي بشأن البيئة ، الذي اعتمده رؤساء حكومات الكمنولث في اجتماعهم المعقود في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ (انظر المرفق) .

وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٨٣ (و) من جدول الاعمال .

(توقيع) رذالي اسماعيل
السفير

مرفق

إعلان لانفكاوي بشأن البيئة

الصادر عن رؤساء حكومات الكمنولث في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر

١ - نحن ، رؤساء حكومات الكنولث ، إذ نمثل ربع سكان العالم وقطاعا عريضا من الاهتمام العالمي ، نعرب عن عميق القلق إزاء التدهور الخطير في البيئة وما يشكله ذلك من خطر على رفاه الأجيال الحاضرة والمقبلة . وأي ابطاء في اتخاذ إجراء لوقف هذا التدهور التدريجي سيؤدي الى أضرار دائمة لا يمكن إلغاؤها .

٢ - والخطر الحالي الذي يتهدد البيئة ، ويشكل مصدر قلق عام للبشرية جمعاء ينجم أساسا عن إهمال حدث في الماضي في إدارة البيئة والموارد الطبيعية . فقد تردت البيئة نتيجة عقود من التلوث الصناعي وغيره من أشكال التلوث ، بما في ذلك التصريف غير الآمن للنفايات السمية واحتراق الوقود الأحفوري ، والتجارب النووية والممارسات غير القابلة للاستمرار في مجال الزراعة وصيد الأسماك والحراجة .

٣ - وتتمثل المشاكل البيئية الرئيسية التي تواجه العالم في "أثر الاحتباس الحراري" (الذي قد يفضي الى تغييرات مناخية حادة يمكن أن تؤدي الى حدوث فيضانات وجفاف وارتفاع في مستوى سطح البحر) ، واستنفاد طبقة الأوزون ، والأمطار الحمضية ، والتلوث البحري ، وتردي التربة وانقراض أنواع عديدة من الحيوانات والنباتات . كما تواجه بعض البلدان النامية مشاكل بيئية بارزة ناشئة عن الفقر والضغط السكاني . وبالاضافة الى ذلك ، فان بعض الجزر والمناطق المنخفضة في بلدان أخرى معرضة لخطر احتمال حدوث ارتفاع في مستوى سطح البحر .

٤ - وكثير من المشاكل البيئية يتجاوز الحدود والمصالح الوطنية مما يستلزم بذل جهود منسقة على الصعيد العالمي . ويصدق هذا القول خاصة في المناطق التي تقع خارج الولاية الوطنية ، وحيث يوجد تلوث عابر للحدود في الأرض والبحر ، والغلاف الجوي والفضاء الخارجي .

٥ - وينبغي النظر الى ضرورة حماية البيئة في إطار منظور متوازن ومنح التركيز الواجب لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية القابلة للاستمرار . بما في ذلك القضاء على

الفقر وتلبية الحاجات الأساسية وتعزيز نوعية الحياة . وينبغي الاشتراك على قدم المساواة في تحمل المسؤولية تجاه تأمين بيئة أفضل وأن تؤخذ في الاعتبار قدرة البلدان النامية على الاستجابة لذلك .

٦ - ويمثل النمو الاقتصادي ضرورة ملحة لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار . وتقتضي التنمية القابلة للاستمرار ادراج الاهتمامات البيئية في التخطيط الاقتصادي وفي السياسات الاقتصادية . وينبغي ألا تستخدم الاهتمامات البيئية لادخال شكل جديد من أشكال المشروطية في تقديم المعونة وتمويل عملية التنمية ، ولا كعذر لاقامة حواجز لا مبرر لها أمام التجارة .

٧ - ونجاح البرامج البيئية الوطنية والعالمية إنما يتطلب وضع استراتيجيات يعزز كل منها الآخر ومشاركة والتزاما على كافة مستويات المجتمع - الحكومة والأفراد والصناعة والمجتمع العلمي .

٨ - وإذ نعترف بأن البيئة المشتركة بيننا تربط جميع البلدان بمستقبل مشترك فنحن ، رؤساء حكومات الكمنولث ، إذ نعتزم العمل على نحو جماعي وفردي ، نعلن التزامنا ببرنامج العمل التالي :

(أ) طرح سياسات وبرامج من شأنها أن تساعد على تحقيق التنمية القابلة للاستمرار ، بما في ذلك استحداث طرق جديدة وأفضل لادراج البعد البيئي في عملية صنع القرارات الاقتصادية ؛

(ب) تعزيز ودعم تطوير آليات التمويل الدولية واتخاذ إجراءات مناسبة في مجال صنع القرارات لتلبية متطلبات حماية البيئة ، تشمل مساعدة البلدان النامية على الحصول على التكنولوجيات البيئية اللازمة ونقلها ، وتأخذ في الاعتبار المقترحات المتعلقة بانشاء صندوق دولي لحماية البيئة/صندوق دولي لحماية الأرض ؛

(ج) دعم أعمال الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والتابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ؛

(د) المطالبة بابرام اتفاية دولية في وقت مبكر لحماية المناخ العالمي والحفاظ عليه ، والثناء ، في هذا السياق ، على ما بذلته الحكومات الأعضاء من جهود للتعجيل باجراء مفاوضات بشأن وضع اتفاقية إطارية تحت رعاية الأمم المتحدة ؛

(هـ) دعم النتائج والتوصيات الواردة في تقرير فريق خبراء الكمنولث المعني بتغير المناخ ، باعتبارها أساسا لاتخاذ اجراءات قابلة للتحقيق بغية وضع استراتيجيات للتكيف لتغير المناخ ، ولتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وكذلك تقديم مساهمة هامة لأعمال الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ؛

(و) دعم التدابير الرامية الى تحسين حفظ الطاقة وكفايتها ؛

(ز) تشجيع التقليل من المواد التي تؤدي الى استنفاد طبقة الأوزون وإلغائها تدريجيا في نهاية الأمر ؛

(ح) تشجيع غرس الغابات والممارسات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لكبح تزايد غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي ووقف تدهور الموارد الأرضية والمائية ؛

(ط) تعزيز الجهود المبذولة من جانب البلدان النامية في مجال ادارة الغابات القابلة للاستمرار ، وصناعتها وتصديرها لمنتجات حرجية ذات قيمة مضافة أعلى والقيام ، في هذا الصدد ، بدعم أنشطة المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية وخطة عمل الحراجة المدارية لمنظمة الأغذية والزراعة وكذلك الاحاطة علما بتوصيات مؤتمر الكمنولث الثالث عشر المعني بالحراجة ؛

(ي) دعم الأنشطة المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي والموارد الجينية ، بما في ذلك صون مناطق كبيرة من الغابات البكر وغيرها من الموائل الطبيعية المحمية ؛

(ك) تقديم الدعم للبلدان المنخفضة والجزرية فيما تبذله من جهود لحماية أنفسها ولحماية نظمها الايكولوجية البحرية الطبيعية الضعيفة من آثار ارتفاع مستوى البحر ؛

(ل) عدم تشجيع ممارسات صيد الأسماك غير القابلة للاستمرار وتقييدها والسعي من أجل حظر استخدام شباك صيد الأسماك التي تقع في حبائلها كائنات بحرية أخرى ، وحظر صيد الأسماك بواسطة الشباك المستخدمة في الجرف في المناطق الأوقيانوسية ؛

(م) دعم الجهود المبذولة لمنع التلوث البحري ، بما في ذلك كبح القاء النفايات السمية في البحار ؛

(ن) تعزيز الاجراءات الدولية المتخذة لكفالة الادارة والتصريف المأمونين للنفايات الخطرة والتقليل من حركاتها العابرة للحدود ، وبخاصة منع القاء هذه النفايات في البلدان النامية ؛

(س) الاشتراك في الاتفاقات الدولية ذات الصلة المتعلقة بالبيئة وتشجيع وضع صكوك جديدة ومبتكرة تعمل على جذب تأييد واسع النطاق لحماية البيئة العالمية ؛

(ع) تعزيز المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية المسؤولة عن حماية البيئة فضلا عن تشجيع وضع برامج نشطة للتربية البيئية لتعزيز الوعي الجماهيري وتأييده .

٩ - نحن ، رؤساء حكومات الكمنولث ، نعقد العزم على اتخاذ اجراءات فورية وايجابية على أساس البرنامج المذكور أعلاه . ونتعهد ، في هذا الصدد ، بتقديم دعمنا الكامل لعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ .

١٠ - ونطلب من المجتمع الدولي أن ينضم الينا في هذا المسعى .

- - - - -